

15 مايو..... الثورة و الشرعية

الأهرام: 14-5-76

بقلم: على حمدى الجمال

إن يوم 15 مايو- يعد بكل المقاييس والأبعاد- نقطة تحول هامة ومؤثرة في تاريخ مصر المعاصر، بل وفي مستقبلها أيضاً..وهي نقطة تحول أيضاً بالنسبة لوطننا العربي كله.

ولست أقول ذلك حماساً لثورة 15 مايو ولا احسبني أغالي عندما أقول أن أثرها يمتد إلى الوطن العربي كله، والعالم الثالث من حوله...

لقد كان يوم 15 مايو إشارة البدء لشعب عاش مرارة هزيمة وتعرض لحملة دعائية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، وظن أعداء مصر أنها انتهت، وأن تاريخها القديم، وحضارتها التي امتدت إلى العالم كله، لن يستطيعا- مهما كان الأمر- أن يساعدا في أن تعود مصر لكي تحتل مكانها الطبيعي في العالم كله، ومكانها القيادي في العالم العربي، وعالم عدم الانحياز...

وجاء 15 مايو ليحطم هذا الوهم، وليؤكد أن مصر قادرة على أن تستوعب الهزيمة، وتتخطاها، ثم تتطلق بعد ذلك لكي تحقق المعجزة العسكرية التي شهد بها أعداؤها قبل أصدقائها...

وقبل الدخول في تفاصيل تحقيق هناك سؤال يفرض نفسه يقول:

هل كان 15 مايو حركة تصحيح أم ثورة تصحيح؟

وإجابتي على السؤال. والتي تنبع من واقع الفكرة من وراء 15 مايو نقول أنها كانت ثورة بكل ما تفرضه الثورة من إجراءات، وبكل ما تتطلبه الثورة من شجاعة وحسم. ذلك أن يوم 15 مايو لم يفرض نفه على تاريخ مصر لكي يقضي على مراكز القوى ... لم يكن هذا هو الأساس في ثورة التصحيح، إنما قد تكون الحركة التي قامت بها هذه المراكز قد عجلت بقيام ثورة التصحيح.. إنما هي كانت ستجيء حتماً..

لقد قامت ثورة التصحيح في اعتقادي لكي تصح مسار ثورة 23 يوليو...

وتصحيح مسار ثورة لا يتم بحركة، إنما لابد وأن يتم بثورة مثلها تماماً، تعمل بالأسلوب الثوري وبالروح الثورية، على القضاء على كل العوامل التي تكثرت لكي تتحرف بثورة 23 يوليو إلى طريق لم يكن في حساب، ولا في تصور الذين قادوها.

ولابد من وقفة هنا، نعود معها إلى الوراء، إلى هزيمة يونيو 1967..
لقد كانت تلك الهزيمة نتيجة لخطأ في النظام وكان قرار الرئيس عبد الناصر بالنتحي اعترافاً منه بأن النظام مسئول مسئولية مباشرة عن الهزيمة.
وكانت مسيرة الجماهير التلقائية يومي 9 و 10 يونيو تمسكاً بعبد الناصر نفسه وليس بالنظام أو المنهج الذي يسير عليه، بدليل أن عبد الناصر نفسه وليس بعد أن عاد لتولي السلسلة قام بتعديلات واسعة انتهت بصور بيان 30 مارس.
ومع ذلك فعندما انتقل الرئيس عبد الناصر إلى رحمة الله، لم تكن التعديلات التي أجراها قد أدت إلى تغيير النظام وأسلوبه في الحكم، ولم يكن بيان 30 مارس قد تحول من مبادئ على الورق إلى تطبيق عملي ينعكس أثره على جماهير للشعب.
إذن، كان على الرئيس السادات عندما تولى السلطة عندما تولى السلطة أن يقوم بثورة على الأوضاع القائمة لكي يعيد ثورة 23 يوليو إلى مسارها الحقيقي أي يعيد إليها شرعيتها..

وبدأ الرئيس السادات بعد توليه بشهرين خطوات العمل وكانت البداية الطبيعية هي التخلص من مراكز القوى....
وخرجت جماهير الشعب تجدد ثبتها بالرئيس السادات وتؤكد في استفتاء غير مسجل تأييدها الذي أعطته له في الاستفتاء الذي جرى قبل أحداث 15 مايو بسبعة أشهر...

وهؤلاء الذين يتسابقون اليوم لارتداء قميص عبد الناصر ويحاولون الفصل بين ثورة 23 يوليو وثورة 15 مايو، إنما هم مجموعة أبعدت عن المسرح وقضى على انتهازيتها، وتحكمها ووضع حد للمكاسب التي كانت تحصل عليها على حساب الشعب وإنسانيته وكرامته...

وكان على ثورة 15 مايو، بعد أن عادت بثورة 23 يوليو إلى مسارها وشرعيتها، أن تواصل السير في الطريق وتكمل المشوار...

وبدأت الخطوات بأسلوب واع وحكيم...
أعدت للشعب الشعور بالانتماء ... انتهت كل الإجراءات الاستثنائية وفي مقدمتها إغلاق المعتقلات وإلغاء الحراسات.
أقامت دولة المؤسسات.

أعدت للقانون هيئته، فأصبح لا سلطان إلا له.

وبهذه الخطوة بدأ الشعب وكتب بالمئات، وبرامج في التلفزيون تقفم بيت كل مواطن في العالم...

وأذكر أنني في عام 1969 شاهدت محلاً للعب في إحدى المدن الأوروبية صم كل اللعب التي وضعها في مواجهة محله وأشكال قادة إسرائيل.. أي أن الصهيونية لم تترك حتى الأطفال إلا وحاولت كسب إعجابهم، وتشويه صورة العرب في نفوسهم... أمريكا.. موقفها معروف . أوروبا الغربية بكاملها كانت تقف مع إسرائيل... إفريقيا أقامت مع إسرائيل علاقات دبلوماسية واقتصادية آسيا كان معظم دولها تعطف على إسرائيل...

ولقد أدت هذه الصورة المزعجة إلى تسرب اليأس إلى كثيرين من صناع القرار في العالم العربي، وهى لهم أن تغيير هذه الصورة أمر يحرق كل من يحاوله... وجاءت حرب أكتوبر... وكانت بمثابة الناكوس الذي دق ليفيق هؤلاء الذين حقنوا بمخدر الصهيونية وبدأت مصر تتحرك... وكانت زيارة الرئيس السادات الأولى لفرنسا التي وقفت وتقف معنا بشكل يدعو إلى الإعجاب والتقدير...

ثم جاءت الزيارة الثانية لأمريكا....

ولقد علقت إحدى الصحف البريطانية على هذه الزيارة بقولها أن الرئيس السادات يذهب بنفسه إلى عرين الأسد!!
وذهب السادات إلى أمريكا وكانت زيارته بمثابة تحطيم للأسطورة التي عشناها سنوات طويلة، بأن لا أمل في أمريكا، وأي محاولة معها إضاعة للجهد والوقت...
أستقبل الرئيس السادات استقبالا حافلاً.

ولن أنسى زيارة الرئيس للكونجرس وكيف أستقبله الأعضاء وشفقوا له...
ومن على المنبر الذي طالما سمع تأييداً لإسرائيل وهجوماً على العرب، وقف الرئيس السادات ليقول رأيه في صراحة وشجاعة في سياسة أمريكا وفي مطالب العرب...

وبدأ علامات التغيير تظهر على سطح السياسة الأمريكية ولست أدعي أنها أخذت قوة وسرعة الريح إنما هي "السمة" يمكن بالمتابرة أن تقوى وتشتد ودليل ذلك:

أولاً: الموافقة على أن تتبع أمريكا لمصر ست طائرات لنقل العتاد الحربي، وأهمية هذا القرار ليس في الصفقة، ولكن في المبدأ الذي يمكن أن يتطور على الأحسن وهذا هو سر ثورة إسرائيل ضد القرار...

ثانياً: رفض الرئيس الأمريكي فورد- وهو مقدم على انتخابات- زيارة المعونة لإسرائيل.

ثالثاً: منظمة تحرير فلسطين أصبحت موضع مناقشة في أمريكا كممثلة للشعب الفلسطيني، الذي اعترفت بحقوقه السلطات الأمريكية، حتى أن كارتر- ذلك الصاروخ الذي انطلق في سماء الحزب الديمقراطي والذي أصبح تقريباً هو مرشح الحزب في الانتخابات، تحدث في حديث له مع "النيوزويك" عن منظمة التحرير وضرورة التعامل معها....

ولقد زارنا مؤخراً السناتور جاكوب جافيتس وهو من أكثر أعضاء الشيوخ تأييداً لإسرائيل وقد زار أيضاً سوريا وإسرائيل وما قاله في القاهرة قاله في دمشق وقاله في تل أبيب.

قال جافيتس...

لا يصح أن تعطل الانتخابات في أمريكا أو في مصر أو في إسرائيل عملية إقامة السلام .. لا بد وأن تستمر هذه العملية بصرف النظر عن الانتخابات. وهذا هو السر في الهجوم الذي يتعرض له جافيتس الآن في صحافة إسرائيل، لأنها- أي حكومة إسرائيل- تلعب أوراقها على أساس تغيير القيادة الأمريكية لكي تكسب إسرائيل أطول وقت ممكن وتؤجل تحقيق السلام...

ثم كانت الخطوة التالية للرئيس السادات زيارة عدد من دول أوروبا الغربية... والنتائج العظيمة التي أسفرت عنها تلك الزيارات معروفة ومعلنة رسمياً .. بريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا والنمسا تعلن تأييدها لجلاء إسرائيل عن كل الأراضي العربية وضرورة قيام الكيان الفلسطيني...

وما تعلنه كل تلك الدول ينسحب على كل دول السوق الأوروبية المشتركة... أما بالنسبة لإفريقيا فمزال موقفها كما هو بعد حرب أكتوبر... لا علاقة مع إسرائيل ولا تعامل اقتصادي أو تجاري معها...

والدول الآسيوية في الأمم المتحدة وقف تؤيد القضايا العربية وتتحمس لها، وزيارة السيد حسني مبارك للصين تؤكد الصداقة التي تربطنا ببيكين.

كل هذا يعني أمراً واحداً ... أن حركة مصر - المنبعثة من مبادئ 15 مايو - قد نجحت وحقت الكثير.. الكثير... لا بالنسبة لها فقط، إنما أيضاً بالنسبة للقضية الفلسطينية...

وكان المسار الثاني لثورة 15 مايو هو العودة إلى الشرعية الدستورية... وقد تم ذلك في خطوات كل واحدة مترتبة على التي قبلها... رفع الرقابة عن الصحف...، تطوير الاتحاد الاشتراكي...، تطبيق الديمقراطية السياسية عن طريق التنظيمات السياسية كنواة لعودة الأحزاب في المستقبل... وبهذا أصبح الدستور هو الحكم في كل شيء... وأعلن الرئيس السادات أن القوات المسلحة المصرية قد بدأت تأخذ على عاتقها حماية الدستور... أي حماية الشرعية الدستورية بعد أن انتهت مرحلة الشرعية الثورية...

وبهذا تكون ثورة 15 مايو قد حققت كل المبادئ التي قامت عليها ثورة 23 يوليو....

يبقى بعد ذلك المسار الثالث... وهو إعادة الدماء إلى شرايين الاقتصاد المصري....

ونحن نعلم أن هذه الشرايين كانت قد استنزفت استنزافاً خطيراً أدى إلى تصلبها، ولقد ساعد على ذلك أن الاقتصاد العالمي كله في السنوات الثلاث الماضية تعرض هو الآخر لمشاكل التضخم والبطالة والكساد، ولا شك أن ذلك أثر أيضاً على اقتصادنا.. ومع ذلك فنحن الآن نواجه الموقف بشجاعة وصبر إلى أن تعود الدماء لتجري في شرايين الاقتصاد المصري...

كانت سياسة الانفتاح أولى الخطوات....

ونحن الآن بصدد سياسة النقشف...

ومع العمل المتواصل لزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي سنعبّر بإذن الله هذه

المرحلة الصعبة....

هذا عرض سريع لرحلة ثورة 15 مايو في خمس سنوات.

وهي رحلة تميزت بالدق مع نفسها ومع الجماهير ومن هنا فكل ما وعدته به

حققته.

والسؤال الآن: ما هو المطلوب من ثورة 15 مايو بالنسبة للمرحلة القادمة؟

بالرغم من أن الرئيس السادات قد أعلن عن انتهاء مرحلة الشرعية الثورية وبداية الشرعية الدستورية إلا أنني أعتقد أن هناك بعض القضايا التي تحتاج إلى معالجة الأسلوب النووي وهي في رأيي:

أولاً: الانفتاح الاقتصادي وقضية الإنتاج بوصفهما أساس عملية الإصلاح الاقتصادي كله....

ثانياً: محو الأمية وهي قضية فشلت فيها ثورة 23 يوليو. وعلى ثورة 15 مايو أن تعوض هذا الفشل.

ثالثاً: الزيادة الرهيبة في تعداد السكان...

رابعاً: التوسع العمراني في الصحراء كأساس لحل أزمة الإسكان.

أما عن الشرعية الدستورية فهي التي ستحمي البناء الديمقراطي في مصر سواء من ناحية المؤسسات الدستورية وحرية الصحافة أو العمل على نجاح التنظيمات السياسية الجديدة....

يبقى قبل ذلك وقول كل ذلك قضية تحرير الأرض....

ونحن الآن نخوض في سبيلها معركة سياسية لا تقل ضراوة ولا أهمية عن المعركة العسكرية والتحرك السياسي الذي يقوم به طرف في المعركة.... وتنويع مصادر السلاح الطرف الآخر منها...

ونحن نقبض على الطرفين بإيمان كامل بقدراتنا وإمكاناتنا وبتقنة في النفس لا حدود لها، وكل هذا يتم تحت مظلة عودة الشعور بالانتماء إلى جماهير شعب مصر.